الجزائر ودول الجوار: إعادة توجيه سياستها الخارجية بما يتماشى والتحول في مفهوم الأمن

Algeria and neighboring countries: reorienting its foreign policy in line with the convert of the concept of security

الدكتورة: فريدة حموم [1]

[1] قسم العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل (الجزائر)

f.hamoum@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/29 تاريخ القبول: 2020/04/09 تاريخ النشر: 2020/04/25

ملخص: تعتبر السياسة الخارجية المرآة العاكسة للحالة الداخلية للدول ولمدى مقدرتها على تحقيق مصالحها ووضع إستراتيجية عمل فعالة قادرة على التأقلم مع تغيرات الساحة الدولية، ورغم ما شهدته دول الجوار في كل من تونس وليبيا ومالي من تغيرات أساسية وحالة لا استقرار داخلي انعكس سلبا على الوضعية السياسية والأمنية وعلى المصالح الاقتصادية للجزائر إلا أنها لم تساير هذه المستجدات، مما يشير لضرورة تبنيها لسياسة خارجية أكثر فاعلية.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، التهديدات الأمنية، دول الجوار، مبدأ عدم التدخل، الأمن القومي.

Abstract: *Foreign policy is the mirror that reflects the internal situation of states and their capacities to realize their interests and put an effective work strategy capable of adapting to changes on the international arena, and despite the internal political changes happened in neighboring countries in Tunisia, Libya and Mali and the instability which reigns there and which had harmful consequences on the political and security situation of Algeria and on its economic interests, it continued to adopt a vague and hesitant foreign policy, which indicates the need to adopt a more effective foreign policy*

Keywords: *Foreign policy. New threats. Neighboring countries. Principle of non-interference. National security.*

المؤلف المرسل: فريدة حموم، **الإيميل**: *f.hamoum@univ-jijel.dz*

مقدمة:

يعد الأمن من الأمور الأساسية التي تسعى الدول لضمانها بغض النظر عن قوتها ومكانتها على الساحة الدولية، وهو ما يتطلب تعبئة كل الموارد المتاحة وتوظيفها بالشكل الذي يجعلها بمأمن من التهديدات المختلفة التي تتعرض لها أو قد تتعرض لها مستقبلا، مما يعني رسم استراتيجيات أمنية دفاعية، إستباقية ووقائية.

حدث بعد الحرب الباردة تحول كبير في مجال الدراسات والسياسات الأمنية نتيجة لبروز تهديدات جديدة تستدعي من جهة تكثيف وتنويع الدول لمجالات تعاونها نظرا لتأثر وضعيتها الأمنية بالحالة الأمنية التي تعيشها غيرها، ومن جهة أخرى التحرك بكل الوسائل المتاحة للتأثير على الأوضاع الدولية بما سيضمن أمنها واستقرارها وتحقيق مصالحها العليا في ضل فوضوية العلاقات الدولية.

لقد عاشت الجزائر أوضاعا شديدة الخطورة على حدودها بسبب التأثيرات السلبية الناتجة عن إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة في كل من تونس وليبيا متبنية مبدأ عدم التدخل، وهو نفس المبدأ الذي تبنته مع ما حدث وما يزال يحدث في مالي بالرغم من أن منطقة الساحل تشكل رهانا أمنيا هاما، مما يعطي صورة واضحة عن طبيعة سياستها الخارجية.

يهدف هذا المقال توضيح ضعف وسلبية تعامل السياسة الخارجية الجزائرية مع ما يحدث لدى جيرانها باعتبارها أوضاعا تشكل مصادر تهديد لأمنها القومي، رغم إقرارها بأن أمنها مرتبط بأمن تلك الدول، وهو ما لا يتماشى والتطور الذي مس الدراسات الأمنية بسبب التحول في مفهوم الأمن، مما يستدعي منها ضرورة تحديث سياستها الخارجية بتبنيها لسياسة خارجية أكثر فاعلية للتأثير في أوضاع هذه الدول بما يحمي مصالحها، ويضمن أمنها واستقرارها.

فالتساؤل المطروح هو: هل تعكس السياسة الخارجية الجزائرية فعلا إدراكها للانعكاسات الخطيرة لما يحدث لدى دول الجوار على أمنها القومي وبما يتماشى والتطور في مفهوم الأمن؟

سنحاول تناول الموضوع من خلال التطرق للنقاط التالية:

أولا: التحول في مفهوم الأمن

ثانيا: مسايرة السياسة الخارجية الجزائرية للتحول في مفهوم الأمن.

أولا: التحول في مفهوم الأمن:

أحدثت نهاية الحرب الباردة الحاجة إلى إعادة النظر في الأطر النظرية المفسرة لمفهوم الأمن التقليدي الذي ركز بشكل كبير على القوة العسكرية للدولة على أساس أنها ما يضمن استقرارها ومصالحها في ظل نظام دولي فوضوي.

1. من أمن عسكري إلى أمن إنساني:

يرتبط تعريف الأمن الوطني بعنصري المصلحة الوطنية والتهديدات التي تمس أو قد تمس بهذه المصالح، مما يعني أن الأمن القومي يرتكز على إدراك صناع القرار للتهديدات الداخلية والخارجية، ورسم إستراتيجية وخطط وإجراءات لمواجهتها مع مراعاة المتغيرات الداخلية كمستوى التنمية، المعارضة والمتغيرات الدولية، ومنذ البداية ارتبط مفهوم الأمن القومي بالقدرات والإمكانات العسكرية التي تحقق الردع ومن ثمً الأمن.

ترى الواقعية أن الهدف الأسمى للدولة هو الأمن، وأن الطبيعة الأساسية هي الحفاظ على الأمن الذاتي، وأن بقاء الدولة مرهون بقوتها خاصة العسكرية منها، حيث تعتبر القوة الاقتصادية أقل مكانة في هذا الجانب إلا أنها تبقى مهمة كوسيلة لاكتساب القوة الوطنية ومحدد رئيسي للسلوك الدولي تجاهها، كما لا يمكن إطلاقا لأية دولة تفويض مسألة حمايتها أو الدفاع عنها للمنظمات الدولية بما في ذلك القانون الدولي لوجود صعوبات حقيقية في تحقيق السلام عن طريقها،[1] فالمقصود بالأمن هو استخدام القوة العسكرية في الحفاظ على القيم الأساسية للدولة كالاستقلال والسيادة والمصلحة القومية في حالة نشوب الحرب،[2] وهو ما ينظر إليه كتعريف ضيق للأمن لتركيزه على القوة العسكرية كسبيل وحيد لضمان الأمن.

لقد دفع بروز وتنامي تهديدات أمنية غير تقليدية كالإرهاب والإجرام المنظم وتجارة السلاح والأوبئة إلى طرح مفهوم الأمن الإنساني، كونها تهديدات جديدة تتجاوز قدرة الدولة لوحدها على مواجهتها وبتوظيفها للقوة العسكرية فقط، فهي تهديدات تتجاوز الحدود المادية للدول وتمس بأمن الأفراد مباشرة، وهو تغير في المنظور الأمني بعد الحرب الباردة أين وضع الفرد في قلب النقاشات الأمنية بدلا من الدولة.

أكد برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره لعام 1994م حول التنمية الإنسانية أن الأمن الإنساني هو التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة، محددا له سبعة أبعاد: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن

الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي.[3] فالأمن هو انعتاق وتحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته، ومن بينها الحرب والفقر والاضطهاد والنقص في التعليم.[4]

يدل المفهوم الضيق للأمن الوطني على معنى سلبي مفاده أن الأمن الوطني يتحقق عندما تتحرر الدولة والفرد فيها من مشاعر الخوف والقلق والتوتر لزوال ما سببها من المخاطر الحسية، أما المفهوم الشامل فيدل على معنى إيجابي يتضمن بالإضافة إلى ما يحمله المفهوم الضيق شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة بما في ذلك احتياجات الروح ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية[5].

ولا يلغي المفهوم الأمني الجديد المفهوم العسكري التقليدي للأمن فكلاهما يهدفان تأمين موضوع الأمن أي ضمان بقائه، لكنهما يختلفان في الآليات والوسائل الواجب التركيز عليها لتحقيق ذلك، فالأمن العسكري يعتبر القوة العسكرية للدولة العامل الحاسم في تقدير مدى قدرتها على ضمان أمنها، ومن ثم أمن مواطنيها كتحصيل حاصل، في حين أن الأمن الإنساني وإن أقر بأهمية القوة العسكرية والاقتصادية إلى أنه يركز على مدى انعكاسهما على أمن الفرد من حيث شعوره الفعلي بالأمن وقدرته على ضمان إشباع حاجاته.

2. ترابط وتعقد المسائل الأمنية:

يستند الأمن الإنساني على مبدأ عولمة الأمن، فيرتبط بمفهوم الأمن الشامل أو الكوني كونه مسألة عالمية بسبب التحول في طبيعة التهديدات التي تخترق الحدود وتمس بأمن الأفراد دون أن تهدد مباشرة أمن الدولة، والحديث عن عولمة الأمن يعني الحديث عن مسألتي عالمية التهديدات والحلول، لأن التهديدات اليوم عالمية لا تعرف الحدود، فالدولة عاجزة لوحدها على مواجهة التهديدات التي تمس بأمن مواطنيها وباستقرارها، لذا أضحى الأمن مسؤولية كل الفاعلين الدوليين وعلى كافة المستويات وليس فقط الدول، والتهديدات بدورها شاملة قد تصدر من فواعل داخل الدولة أو من فواعل دولية، وقد تكون ذات صبغة اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو إثنية، وقد تجتمع كلها أو بعضها.

يؤكد هذا الأمر أيضا شمولية الحلول، لأن الحديث عن مفهوم جديد للأمن فرضته طبيعة المشاكل التي تتجاوز حلولها قدرة الدولة في حلها منفردة، "فالمشاكل والحلول أصبحت أكثر تداخلا واتصالا،"[6]وهو

ما يدفع بالدول للتعاون في مجال مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة وتدهور البيئة والاحتباس الحراري والفقر وغيرها.

3. من التدخل إلى مسؤولية الحماية:

يعد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى عملا غير قانوني لتناقضه مع مبدأ السيادة، وليس هنالك شك في أن مبدأ حظر استخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية من أهم وأبرز الأسس التي تؤمن حسن سير العلاقات الدولية حسب ما أكدته المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

ورغم كونها قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي إلا أنه هنالك حالات استثنائية نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وهما حالتا الدفاع الشرعي عن النفس الفردي أو الجماعي المنصوص عليه في المادة 51، وحالة وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين أو الإخلال به أو وقوع عدوان، أي لدواعي المحافظة على السلم والأمن الجماعي عن طريق تطبيق القمع حسب ما ينص عليه الفصل السابع من الميثاق الأممي ووفق تدابير الأمن الجماعي.

أدرج البعض التدخل لأغراض إنسانية كاستثناء من مبدأ عدم التدخل، ففي غياب تهديد للسلم الدولي وأمام عائق السيادة يسعى دعاة التدخل لتجاوز العراقيل القانونية بطرح ما يسمى بالتدخل الإنساني لعدم تناقضه مع المادة 2 الفقرة 4 كونه لا يستهدف الوحدة الترابية والاستقلال السياسي للدولة،[7] ويرون أن المادتين 55 و56من الميثاق تعطي المنظمة الأممية هدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان إما بصورة جماعية من خلالها (المادة55) أو فردية من قبل الدول أو بالتعاون مع المنظمة(المادة56)، غير أن تأكيد المادتين على ترقية حقوق الإنسان لا يعني دعوتهما لاستعمال القوة في حالة انتهاكها من طرف الدول.

ترى النظرة الحديثة أن السيادة لم تعد تعني صلاحية الدولة المطلقة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية وعدم اللجوء للقوة المسلحة بل أصبحت في مرحلة إعادة التعريف، ففي "نظر حقوق الإنسان والشعوب لا وجود لدولة ذات سيادة،"[8] فلا يحق لأية دولة التحجج بسيادتها لممارسة الانتهاكات ضد حقوق الإنسان خاصة منها الأساسية، فتعني السيادة مسؤولية الحكومات عن ضمان أمن مواطنيها وتمتعهم بحقوقهم التي تنص عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فإن ثبت عجز الدولة عن ذلك أو كانت هي مصدر التهديد حقً للغير القيام بتلك المهام ومحاسبة مسؤوليها دون أن يعد ذلك تدخلا.

إن استناد الأمن الإنساني على مبدأ عولمة الأمن يعطي لأي فاعل دولي الحق في التدخل لأغراض إنسانية وتحمل المسؤولية التي كانت على عاتق الدولة، فيقضي الأمن الإنساني بالمسؤولية المتبادلة وبضرورة توفير الحماية للغير لانعكاس حالته الأمنية على الأمن العالمي، ويعد التدخل الإنساني مساعدة مصحوبة باستخدام القوة الهادفة لتوفير الحماية لمواطني دولة ما إزاء المعاملة التعسفية وغير الإنسانية التي يتعرض لها، وظهرت بذلك ممارسة يمكن تسميتها 'بمسؤولية الحماية' أين أصبح التدخل ممكنا في حالة تواجد المدنيين في خطر أو يوشكون على ذلك مع عجز أو عدم رغبة الدولة المعنية في وضع حد لهذا الخطر أو تكون هي المتسبب في الوضعية اللا أمنية لمواطنيها.

ثانيا: مسايرة السياسة الخارجية الجزائرية للتحول في مفهوم الأمن:

من المنتظر أن تأقلم الدول توجهاتها وسياستها الخارجية مع التطور الذي طرأ على مفهوم الأمن تحقيقا لمصالحها، بمعنى آخر لابد أن تبدي اهتماما أكبر بما يحدث داخل الدول الأخرى خاصة التي تتشارك معها نفس الحدود، لأن ما يحدث عندها قد ينعكس سلبا عليها سواء من الجانب الأمني أو الاقتصادي مما يفرض عليها تبني سياسة خارجية فعالة وإن اقتضت الحاجة تبني سياسة تدخلية وفق مبدأي مسؤولية الحماية وعولمة الأمن.

1. هدف الدبلوماسية والسياسة الخارجية:

ليس هنالك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية بما يعكس تعقد الظاهرة وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، فيعرفها جامس روزنو(James RISENAU) بأنها "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة،"[9] فهي عبارة عن "برنامج عمل للتحرك الخارجي يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقا لمبادئها ومعتقداتها."[10]

تهدف السياسة الخارجية التأثير في مجرى العلاقات الدولية لتحقيق مصالح الدول تماشيا والظروف الدولية والإقليمية ووفق ما تملكه من قدرات، فالهدف هو"الارتقاء بسلامة وازدهار البلاد، يضاف إليهما التسليم بأن السلامة يجب أن يكون لها الأولوية،"[11] مما يعني أن سلوك السياسة الخارجية للدول يبقى مرهون بما تحدده من مصالح وطنية وما تملكه من إمكانات سياسية واقتصادية وعسكرية، فهي لا تنحصر في كونها مجرد

ردود أفعال للبيئة الخارجية بل هي عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير فيها والتأقلم معها تحقيقا للأهداف المرجوة.

توظف الدبلوماسية أحيانا بمعنى السياسة الخارجية لكنهما في الحقيقة لا يعنيان نفس الشيء، فالسياسة الخارجية تعكس عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية التي تترجم إلى واقع ملموس، ومن خلال الدبلوماسية كأداة لتنفيذها وفق ما يرسمه رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم لكنها ليست الأداة الوحيدة، فهنالك وفق هيرمان ثمان أدوات لها هي: الأدوات الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية، السياسية الداخلية، الاستخباراتية والرمزية،[12]ولا تعمل الدبلوماسية فقط على تنفيذ السياسة الخارجية بل قد تساهم أيضا في صياغتها وتوجيهها بما يحقق الأهداف المسطر لها.

وعرّف راؤول جينيه الدبلوماسية (Raoul GENET) بأنها فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الدول لدى بلد أجنبي، ويتضمن هذا السهر على احترام حقوق ومصالح الدول وإدارة العلاقات الخارجية وفقا للتعليمات والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية،[13] فالدبلوماسية هي"خط الدفاع الأول" وهي "الفن والعلم الذي تحاول به الدولة تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية وتفادي الصراع المسلح"،[14]فمن واجب الدبلوماسية العمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية المسطرة في أجندة متخذ القرار داخل الدولة بالطرق السلمية والتفاوضية، لتحقيق مصالحها وحماية أمنها القومي على المستوى الخارجي.

يشكل الأمن أحد المحاور الأساسية للسياسة الخارجية، فهي باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية لحمايتها من التهديدات والأطماع الخارجية التي تواجهها،[15]إن حماية السيادة والوحدة الترابية والأمن القومي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة لضمانها من خلال سياستها الخارجية، لذا تسخر كل إمكاناتها لمواجهة أي تهديد أو خطر خارجي آني أو مستقبلي قد يمس بأمنها القومي.

فتختص السياسة الخارجية بما يجب عمله أما الدبلوماسية فهي عن كيفية عمله، وهنالك فرق بين أن تكون هنالك سياسة خارجية وبين تنفيذها بشكل فعال، فتنفيذ السياسات بشكل فعال يتطلب استراتيجية كما يتطلب السياسات نفسها، والحقيقة أن السياسات بدون استراتيجية هو تناقض لفضي.[16]

يبقى السؤال المطروح هناهل الدبلوماسية الجزائرية تعاملت بشكل فعال مع القضايا التي مست دول الجوار، بمعنى هل أقلمت الجزائر سياستها الخارجية تماشيا مع التحول في مفهوم الأمن وما شهدته المنطقة من تحولات يمكنها المساس بمصالحها وبخاصة أمنها القومي؟

2. السياسة الخارجية الجزائرية وقضايا دول الجوار:

إن رئيس الدولة هو الممثل الأعلى للدولة في المسرح الدولي، وهو يشير إلى سيادة الدولة وقدرتها على التحرك في نطاق التعامل الدولي كونه من يقوم بتوجيه السياسة الخارجية، ووزير الخارجية في النظم الرئاسية يقوم بتنفيذ إرادة رئيس دولته ويعمل وفق توجيهاته ويكون مسؤولا أمامه عن أعمال وزارته، وتنص المادة 77 من الدستور الجزائري في الفقرة 3 على أن رئيس الجمهورية هو من يسير السياسة الخارجية للأمة،[17] فهو من يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها.

وضع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة منذ وصوله للسلطة عام 1999م عودة الجزائر على الساحة الدولية إحدى أولوياته بعد الجمود الذي طرأ عليها خلال فترة التسعينات أين كان هدف الدبلوماسية الجزائرية الأساسي هو التسيير الخارجي للأزمة الداخلية، فلعبت الدولة دورا أساسيا في مسار النيباد، وكان لها الفضل في توقيع اتفاق السلام في الجزائر بين إثيوبيا واريتريا عام 2000م بعد لعب دور الوساطة بين الطرفين، "ولم شمل الدول المصدرة للنفط في اجتماع الجزائر عام 2016 إلا أن ذلك يظل أقل من المتوقع والمأمول لدولة بالثقل الاستراتيجي للجزائر".[18]

تنص المادة 28 من الدستور الجزائري على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، داعية للتعاون الدولي وتنمية علاقات الصداقة بين الدول، فسياستها الخارجية مستوحاة من حسن نيتها، وتشهد على استمرارية مبدأ عدم التدخل خاصة خارج إطار الأمم المتحدة، وتبنيها لمبدأ الحوار لحل النزاعات داخل أو بين الدول، فمكنتها هذه المبادئ من اكتساب صورة الدولة المحترمة لسيادة الدول الغير والمقبولة لدى الأطراف المتنازعة كوسيط محايد، ما أهلها لتحقيق نجاحات دبلوماسية بارزة طوال فترة الحرب الباردة.[19]

نجد أن للسياسة الخارجية الجزائرية مبادئ ثابتة منذ الاستقلال خاصة ما ارتبط منها بدول جوارها والتي شكلت عقيدة سياستها الخارجية، ويمكن تلخيصها في:

- تبني الحدود الموروثة عن الاستمرار وترسيمها تفاديا لقيام حرب حدودية كحرب الرمال بين الجزائر والمغرب.
- مبدأ حسن الجوار وإقامة تعاون مشترك ثنائي أو إقليمي مع دول الجوار.
- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ونبذ كل أشكال الاستعمار.
- مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة في علاقاتها الخارجية.

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول واحترام سيادتها واستقلالها.

من بين هذه النجاحات وساطتها لحل أزمة الرهائن الأمريكيين داخل السفارة الأمريكية في إيران من 1979م إلى 1981م حين قام طلاب إسلاميين إيرانيين باحتجاز 52 أمريكيا في السفارة كرهائن لمدة 444 يوم بفضل وزير الخارجية الجزائرية آنذاك محمد الصديق بن يحي، ووفقا لما صرح به رضا مالك الذي كان سفير الجزائر في واشنطن خلال الحادثة لجريدة الحوار، فالجزائر لم تطلب مقابل لا من الأمريكان ولا من الإيرانيين لأنها حلت الأزمة باسم الإنسانية وكان ممكنا حدوث كارثة لو لم تنجح الوساطة لأن أمريكا كانت تفكر في إعلان الحرب على إيران، فالقضية تخص 52 دبلوماسيا تابعا لها.[20]

➢ الأوضاع الأمنية في تونس وليبيا:

تبنت الجزائر منذ اندلاع الثورة التحريرية مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها تأكيدا منها على ضرورة القضاء على الاستعمار والسماح للشعوب بتحديد ورسم مستقبلها بما يتماشى ومعتقداتها، ومع اندلاع الأحداث في تونس وليبيا شددت الجزائر على لسان وزيرها للخارجية على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مصرحة بحيادها تجاه ما يحدث في تونس وطرفا النزاع الليبي، كما اعترضت على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر في 12 مارس 2011، الذي دعا مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا، رغم أن الثورتين تبنيتا حق الشعبين في التحرر من ظلم أنظمتها الحاكمة وحقهما في تقرير مصيرهما.

ترددت الجزائر في الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي واتهمت من قبل الثوار الليبيين وتقارير نشرها الحلف الأطلسي بقيامها بإرسال السلاح للنظام الليبي والذي ترجمه بعض الملاحظين ليس كنتيجة لمذهب أو مبدأ معين بقدر ما هو التخوف من العدوى التي قد تلحق بالجزائر إذا سقط النظام الليبي، فإن كانت فعلا الجزائر تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها ألم يكن من المفروض أن تحاول لعب دور الوسيط في حل النزاع الليبي بما يضمن اختيار الشعب الليبي لقيادته كما لعبت دور الوسيط في النزاع الإثيوبي الاريتري الذي لا فائدة جنتها الجزائر منه إلا الفائدة المعنوية من خلال تدعيم سمعتها، في حين أن عامل اللا استقرارا على حدودها الليبية يهدد أمنها القومي واقتصادها بسبب تزايد عمليات التهريب وتسلل الإرهابيين لداخل حدودها.

مثلت الأزمة في ليبيا التعبير الأكثر وضوحا عن عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، فالحكومة الجزائرية لم تنخرط في الحملة العربية والدولية المنتقدة لنظام القذافي ومطالبته بالرحيل، كما رفضت التعليق حول

المطالب الجماهيرية السلمية بإصلاح النظام أو تغييره، وتحت غطاء المبادئ الثابتة لدبلوماسيتها رفضت بشدة تدخل حلف الشمال الأطلسي ولم تسمح بعد ذلك لطائراته باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي، كما رفضت الاعتراف بالمعارضة الليبية الممثلة في المجلس الوطني الانتقالي الليبي حتى بعد سقوط نظام القذافي، إلا أنها في الأخير وجدت نفسها مجبرة على القبول به بعد أن منح المجلس صفة الممثل الشرعي للشعب الليبي ومنح مقعد ليبيا في الأمم المتحدة.[21]

قد تلوم الجزائر المجلس الليبي بإقحام الحلف الأطلسي في منطقة ترفض فيها أي تدخل يضع استقرار الساحل في خطر، فمنذ اندلاع النزاع والسلاح يتدفق بقوة عبر الحدود ولكن لو أن الدبلوماسية الجزائرية طرحت البديل لما لجأ الثوار للحلف الأطلسي، فكان عليها مراجعة حساباتها وجعل سياستها الخارجية تتماشى مع تطورات الساحة الليبية، ألم يقم الوزير الأول الايطالي آنذاك برلشكوني بالانقلاب على القذافي لدواعي مصلحاتية، فلماذا تبقى الجزائر منغلقة على مثلها ومبادئها التي طرحتها منذ الستينات بدلا من مسايرة التحول في مفهوم الأمن الذي ينص على أن العمل على استقرار ليبيا وإنهاء النزاع في أقصر وقت هو من مصلحة الجزائر ما دامت الحرب تجري على حدودها وتمس بأمنها.

تأثرت الجزائر أيضا وبصورة كبيرة بالاضطرابات التي مست جارتها تونس والتي أدت إلى ضعف الأجهزة الأمنية وانكشاف حدودها الشرقية مع انتشار الجماعات الإرهابية وقيامها بهجمات إرهابية على الحدود الجزائرية التونسية وتزايد عمليات التهريب مما انعكس سلبا على الأمن الحدودي الجزائري.

أدركت الجزائر منذ الوهلة الأولى أن انهيار الدولة في ليبيا ستكون له تداعيات أمنية خطيرة على أمنها، فدعت دول الجوار الليبي إلى تكثيف التعاون الأمني العسكري لمواجهة خطر التهديدات الأمنية القادمة منها، ونسقت أمنيا معها مع تفعيل دور الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة الليبية، فهي بقيت وفية لمبادئها داعية إلى التحرك الجماعي والتعاون الدولي في حل الأزمات بالطرق السلمية، مشددة على رفضها لأي تدخل خارجي في الأزمة الليبية كونه شأن داخلي لابد من ترك الليبيين يحلون مشاكلهم لوحدهم، لأن التدخل قد يعقد الأزمة أكثر مما سيحلها، لكن هل تمكنت الجزائر من منع التدخل الخارجي في ليبيا؟

تتزايد يوميا الانعكاسات الإقليمية للنزاع في ليبيا مما قد يزيد من احتمالات التدخل الأجنبي بحجة محاربة الجماعات الإرهابية ومنعها من التمدد نحو دول الجوار ومنه للضفة الجنوبية للمتوسط مما يجر المنطقة كلها لمزيد من الفوضى واللا استقرار، وبقاء الجزائر على مبدأ الحياد لا يجعلها في مأمن مما يحدث في ليبيا،

فعليها التدخل ليس بالضرورة عسكريا وإنما دبلوماسيا بالعمل على تسوية النزاع الليبي والتوسط بين أطراف النزاع كما ساهمت وساطتها من قبل في إبرام اتفاق السلام الأول بين الحكومة المالية ومتمردي التوارق في أفريل1995، والثاني في الجزائر في جويليا 2003، "فمنطق السياسة الدولية وإدارة النزاعات الدولية لا يعرفان في العادة إلا المساومة."[22]

إن تغير الأنظمة السياسية لدول الجوار يفرض على الجزائر العديد من التحديات وضرورة مد نفوذها السياسي والدبلوماسي لإعادة الاستقرار لهذه البلدان نظرا لأن عدم الاستقرار في ليبيا سيكون مكلفا من حيث صعوبة التحكم في الحدود الطويلة بين البلدين وتسريب الأسلحة للجماعات الإرهابية في الداخل ومجموعات الجريمة المنظمة، كما أن ترك ليبيا دون المساعدة الجزائرية له عواقب غير مضمونة في تكوين تحالفات إقليمية غير مرغوب فيها من قبل الجزائر، وأين لا تكون طرفا رئيسيا فيها.[23]

- **قضية مالي:**

تتشارك الجزائر ومالي شريط حدودي يقدر بـ 1376كم، أي ما نسبته 21.69 بالمائة من مجموع حدودها البرية، مما يجعل أمن الدولة المالية من أمن الجزائر، لذلك اهتمت الجزائر بمسألة التوارق في كل من مالي والنيجر أين تم عقد قمة جانيت عام1990م حول مسألة مراقبة تنقلهم بين هذه الدول، وقامت بدور الوساطة في النزاع الترقي/ المالي بهدف المحافظة على الوحدة الترابية المالية وحل الأزمة الترقية تفاديا لامتدادها إلى الجزائر وتدخل الدول الكبرى مما يزعزع أمن منطقة الساحل ككل.

لقد تمكنت الوساطة الجزائرية في النزاع المالي من دفع الطرفين للتوقيع على اتفاق تاريخي لتسوية نهائية للنزاع المسلح، فانطلقت المفاوضات بين الحكومة المالية وتنسيقية الحركات الأزوادية عام 2014 في الجزائر بمشاركة دولية من طرف المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، منظمة التعاون الإسلامي إضافة إلى بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر وتشاد كأعضاء في فريق الوساطة، وتمّ التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستديم للأزمة يقضي بالاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية بخصوص الوحدة الترابية، مشاركة التوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية ومكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي،[24] فالجزائر كانت طرفا أساسيا في الدفع بطرفي النزاع المالي إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوقيع على اتفاق السلام.

لكن يبقى السؤال لماذا لم تتدخل الجزائر حين قامت حركة الأزواد بإعلان استقلال شمال مالي لتشكيل دولة الأزواد ما دامت تتمتع بثقة أطراف النزاع؟ ولماذا لم تحرك دبلوماسيتها واكتفت بالدعوة لعدم

التدخل الخارجي والحل السلمي للنزاع؟ ولماذا سمحت من جهة أخرى للطائرات الفرنسية باستعمال مجالها الجوي لقصف مواقع المتمردين في الشمال رغم تأكيدها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؟

لقد أجبرت التهديدات اللاتماثلية التي شهدتها منطقة الساحل خاصة منها الناتجة عن حركات التمرد في شمال مالي والنيجر على تحرك الجزائر دبلوماسيا ضد أي تدخل أجنبي على حدودها الجنوبية وخلق بؤر توتر جديدة إلا أنها لم تتخذ المبادرة في المساهمة في بناء الدولة في منطقة الساحل خاصة في مالي باعتبارها دولة فاشلة تهدد امن واستقرار الجزائر، واكتفت بالعمل على دفع الحكومة المالية وحركة التمرد في شمال مالي للتوقيع على اتفاقية سلام، فهي لم تساهم في جهود توطيد السلام واكتفت بالمقاربة الأمنية العسكرية.

سعت الجزائر بالتعاون مع دول منطقة الساحل للحد من مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها ومكافحتها عن طريق تقديم الدعم المالي والتقني لدول المنطقة، إضافة للتنسيق الأمني والعسكري مع دول الجوار الجنوبية أو ما يطلق عليه بدول الحزام الأمني عن طريق تبادل المعلومات واللقاءات التنسيقية والدوريات المشتركة والملتقيات.

إن تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل والتنسيق مع الجهات الرسمية على حساب حركات الأزواد في مالي والحركات المماثلة في النيجر ستكون له عواقب غير محسوبة على الوضع الداخلي، فإلى أي مدى ستتغير سياسة الجزائر تجاه هذه المشكلة وتصبح بلدا راعيا للوساطة والتفاوض وتعزيز السلم بين هذه الحركات التي تمثل امتدادا قوميا وهوياتيا لها، وبين بلدان الساحل الإفريقي التي تتعرض لسلسلة من الصعوبات الاقتصادية واللا استقرار السياسي الداخلي والذي ستزداد تأثيراته مستقبلا على الجزائر من حيث ازدياد النازحين واللاجئين والأعباء الأمنية لمراقبة الحدود.[25]

لقد اتفقت الجزائر ومالي على تنظيم دوريات عسكرية مشتركة على حدودهما لتعقب القاعدة والتهريب والهجرة السرية، عن طريق تسيير دوريات مشتركة على طول الحدود بهدف السماح لقواتهما بتعقب المشبوهين، كما اتفقتا على إنشاء القوة العسكرية لشمال إفريقيا واستغلالها في أفريل 2009، لكن لم تظهر نجاعة هذه الآليات بدليل كثرة عمليات اختطاف الأجانب واستمرار نشاط الجماعات الإرهابية والإجرامية وتزايد إمكانية التدخل الأجنبي بحجة تحرير الرهائن ومكافحة الإرهاب مثلما تتبناه فرنسا في المنطقة.

هنالك من يرى أن الأحداث الأخيرة في مالي وتطوراته في السنوات الأخيرة وفي الأشهر القليلة من ظهور حركة تحرير الأزواد وتفاقم مشكل التوارق وازدياد مطالبهم الهوياتية إلى المطالبة بتقرير المصير ودولة، قد

يشكل خطرا أمنيا على الجزائر ويمس بسلامة ترابها خاصة إذا أرادت الدول الكبرى حل مشكلة التوارق على حساب الجزائر، فتبرز ضرورة تفعيل البعد الأمازيغي في السياسة الخارجية الجزائرية.[26]

تشير كل هذه الوقائع والتساؤلات إلى ضعف فاعلية الدبلوماسية الجزائرية وغياب إستراتيجية مدروسة لسياستها الخارجية إزاء مالي ومنطقة الساحل الإفريقي.

3. الثبات في أسس عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية

ترتبط السياسة الخارجية للدولة بعقيدتها الأمنية، فتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة،[27] كما يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، والعقيدة الأمنية عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدولة بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، فهي تمثل التصور الأمني الذي يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها وأفضل السبل لتحقيقه، وتمنحها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني.[28]

حاولت الجزائر مواكبة تطور مفهوم الأمن والتحول في طبيعة التهديدات من خلال وضع استقرار منطقة الساحل عموما ومالي خاصة ضمن أجندة عمل سياستها الخارجية، بالدفع بدبلوماسيتها لمحاولة حل النزاع بين الجيش المالي ومتمردي الشمال مع وضع آليات اقتصادية وأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة لحدود دول المنطقة وفق تصور عولمة الأمن، فهي وظفت مختلف قدراتها لجعلها منطقة آمنة والتقليل من تهديداتها لأمنها واقتصادها الوطني لكنها رغم ذلك تبقى أمورا غير كافية.

يرى البعض أن الجزائر تأثرت بالتحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، ووسعت من مضامين أمنها القومي واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كالسابق بحكم التهديدات الجديدة التي أخذت بالظهور والتنوع بشكل متنامي على كافة المستويات أكان ذلك محليا أو إقليميا أو عالميا،[29] لكن تعاملها مع الأوضاع الأمنية لدول الجوار وما قد ينجر عنها من تهديدات لينة على أمنها القومي وبقاء الجزائر على ثبات مبادئ سياستها الخارجية لا يعكس فعليا هذه العقيدة الأمنية الجديدة.

أصرت الجزائر على التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من منطلق أنه يمس سيادتها ويعمل على تفتيت وحدتها الوطنية وهو ما يعرض الدول المجاورة إلى أخطار محدقة بها، وفي الحالة

الليبية أكدت الأحداث المتلاحقة بعد سقوط نظام القذافي صدقية القراءة الأمنية الجزائرية للأحداث وأكدت على الرؤية الاستشرافية السليمة للسياسة الخارجية الجزائرية على أساس احتمال تزايد التهديدات اللاتماثلية، وتزايد اللجوء والهجرة غير الشرعية والحركات المتطرفة الجهادية على حدودها والتخوف من انتقال عملياتها إلى العمق الجزائري، وهو ما أدى إلى غلبة البعد الأمني في سياستها الخارجية،[30] فرفعت الحكومة من ميزانية الدفاع لتصل عام 2015م إلى 13 مليار دولار، وهو ما يعادل 11.6بالمئة من الميزانية العامة للبلاد، التي تفوق 112مليار دولار لمواجهة التهديدات الخطيرة التي تشهدها على الحدود.[31]

يتوجب على الجزائر ووفق المنطق الإستباقي للإستراتيجية العمل بمنطق يجمع بين الإستباقية والوقائية والحماية ضد الكوارث المحتملة من فشل دول المنطقة والحروب الداخلية والإرهاب والجريمة المنظمة كون المنطقة مرشحة للتأزم في ظل التناقضات الداخلية مع تزايد الحسابات الخارجية.[32]

هنالك غياب إستراتيجية أمنية شاملة تستوعب كل التحديات الأمنية في المنطقة في إطار إقليمي جماعي وليس في إطار ثنائي أو قطاعي، فمازالت السياسة الأمنية الجزائرية وسياستها الخارجية مجرد ردود أفعال لمختلف القضايا التي تطرأ في المنطقة، في حين يفترض أن تمتلك إستراتيجية لكيفية تحقيق أمنها القومي، من خلال توقع الأزمات المستقبلية والعمل على طرح الحلول لها وفق تعدد السيناريوهات وعدم الاكتفاء بعمليات ترقيعية، علاجية وظرفية لها،" فلكل الشعوب والدول مصالح، ونحن كذلك لدينا بالتأكيد مصالح، ولكنه يبدو أننا لا نعرف كيف نعبر عنها وكيف نحققها وكيف نستغل الظروف والأزمات والنجاح في الخارج للحفاظ عليها وتعظيمها."[33]

3. فعالية ونجاعة السياسة الخارجية الجزائرية إزاء ما يحدث في دول الجوار:

تعد الجزائر إحدى الدول المحورية التي ينتظر منها لعب دور إقليمي مهم يساعد على استقرارها واستقرار دول الجوار في المحصلة التفاعلية، لكن يسجل دورها تراجعا في تأمين مصالحها القومية والإستراتيجية ضمن حدودها السياسية، ويلاحظ أن السياسة الخارجية الجزائرية لم تعد تستجيب للتحديات الإقليمية الجديدة ومع الدور المنتظر منها في أن تكون قوة إقليمية تمتد حدودها السياسية إلى ما وراء البحر المتوسط شمالا وإلى كامل منطقة الساحل الإفريقي جنوبا.[34]

لا بد للدبلوماسية الجزائرية أن تكون أكثر تحركا وفعالية إزاء ما يحدث في ليبيا وتونس ومالي وألا تبقى سياستها الخارجية مترددة وغير واضحة، و"ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا، أن التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية هو الحل الوحيد وله كفاءة وفاعلية قوية."[35]

الخاتمة:

في الحقيقة لا يمكن الحكم على سياسة خارجية لدولة ما أنها فاشلة أو ناجحة، لأنها أحيانا تكون فاشلة وأحيانا أخرى تكون ناجحة لارتباط المسألة بمدى مقدرتها على تفعيل القدرات والإمكانات التي تمتلكها سواء المادية منها أو الفكرية، مما يسمح لها بوضع مخطط عمل لسياسة خارجية تمكنها من تحقيق مصالحا وفق الآلية الدبلوماسية إن أمكن أو اللجوء إلى آليات أخرى كالقوة العسكرية والأمنية في حالة فشل الآليات الأولى.

من خلال الدراسة توصلنا للنتائج والاقتراحات التالية:

- عرفت الجزائر تأرجح سياستها بين الحالتين، لكن مع الأحداث التي شهدتها كل من ليبيا وتونس ومالي لوحظ نقص في فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية ووقوفها موضع الحياد إن لم نقل المتفرج إزاء ما يحدث من لا استقرار سياسي وأمني فيها من منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حتى ولو كان لدواعي إنسانية واحترام سيادتها وحل الخلافات بالطرق السلمية.
- هذه المبادئ والقيم وإن كانت أساسية ومحورية لحسن سير العلاقات الدولية إلا أنه ووفق التحول في مفهوم الأمن ومسألة عولمة الأمن لم يعد بإمكان الجزائر ضمان أمنها القومي والدول المجاورة لها تشهد حالة من لا استقرار أمني وصل لدرجة حدوث تدخل أجنبي في ليبيا بواسطة الحلف الأطلسي، وفي مالي عن طريق القوة العسكرية الفرنسية.
- يتوجب على الجزائر وضع إستراتيجية لسياسة خارجية هجومية، بمعنى عدم الاكتفاء بردود الأفعال والكلام الدبلوماسي المؤسس على مثل ومبادئ قد تضر بها أكثر مما تفيدها، وأن تعمل على دراسة الأوضاع لدى دول جوارها لتتمكن من انتهاج سياسة تكون فعالة وذات فائدة لمصالح الدولة خاصة الأمنية منها، فنحن في مرحلة تستدعي مراجعة أجندة السياسة الخارجية الجزائرية.

الهوامش:

[1]- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص ص 24-25.

[2]– الصادق جراية، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، العدد08، (جانفي 2014)، ص ص 31/17، ص 20.

[3]-*Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD),Rapport mondial sur le développement humain94 : Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, (Paris, Economica, 1994), p 25- 26.*

[4]–محسن بن العجمي بن عيسى،مرجع سابق الذكر، ص 27.

[5]– فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل(المفهوم. الأهمية. المجالات. المقومات)، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص ص 13–14.

[6]–Evans HONGARETH, « Human security and society »
www.unu.edu/unupress/planet.htm

[7]–محمد تاج الدين الحسيني، "التدخل وأزمة الشرعية الدولية" في أكاديمية المملكة المغربية، هل يعطي التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟، (الرباط، مطبوعات المملكة المغربية، 1992)، ص 46.

[8] *Patrice MEYER-BISCHY, « Démocratisation : genèse de nouvelle distinction démocratique des pouvoirs » in, THUAN (Cao- Huy) et FENET (Alain) (dirs), Mutation internationales et évolution des nomes, (Paris, Presse universitaire de France, 1994), p 177.*

[9]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص9.

[10]–عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (عمان:الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 200)، ص 20.

[11]–بيتر مارشال،الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة: أحمد المختار الجمال، (القاهرة،المجلس الأعلى للثقافة،2005)، ص 16.

[12]– أحمد نور النعيمي، السياسة الخارجية، الأردن، (دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص 43 و 355.

[13]– غازي حسن صبا ريني، الدبلوماسية المعاصرة، (الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 12.

[14]– السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، ط2، (القاهرة، عالم الكتب، 1997)، ص 29.

[15]– الصادق جراية، مرجع سابق الذكر، ص 20.

[16]– بيتر مارشال، مرجع سابق الذكر، ص 178.

[17]– عطا محمد صالح زهرة، المرجع السابق الذكر، ص228 و 241.

[18]–رابح زغوني، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة " الربيع العربي"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 23، (نوفمبر 2016)، ص ص 82–94)، ص 83.

[19]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[20]– عصام بوربيع، "لولا نجاح الوساطة الجزائرية في أزمة الرهائن لدخلت أمريكا في حرب مع إيران" جريدة الحوار، حوار أجري مع رضا مالك، في 26 فبراير 2016، من الموقع http://elhiwardz.com/national/41245

[21]– عبد القادر عبد العالي، " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، العدد7، (جويلية 2014)، ص ص 07 – 21، ص91.

[22]– محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية–الارترية، (بيروت، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، 2004)، ص45

[23]– عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق الذكر، ص 17.

[24]– سمير قط، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي،ألمانيا، العدد01، (جانفي 2017)، ص ص85/67، ص 82.

[25]– عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق الذكر، ص 17.

[26]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[27]– عبد السلام دخيل، " الأبعاد السياسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا"، مجلة البحث القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، العدد الأول، (ديسمبر 2016)، ص ص27-48، ص 29.

[28]– صالح زياني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، "مجلة المفكر، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد05، (مارس 2010)، ص ص 285-298، ص 290.

[29]– المرجع نفسه، ص 292.

[30]– رابح زغوني، مرجع سابق الذكر، ص ص 91-92

[31]– العربية نت، الجزائر، 20 مليار دولار موازنة الدفاع في 2015، تاريخ التصفح 2019/01/12 من الموقع: www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/08/25

[32]– أمحند برقوق، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، العدد7، (نوفمبر 2008)، ص 03.

[33]– محمد بوعشة، مرجع سابق الذكر، ص 27.

[34]– عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق الذكر، ص 14.

[35]– عبد السلام دخيل، مرجع سابق الذكر، ص 32.